مجلة اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية
ISSN: 1658-7421

مجلة اللسانيات العربية، العدد 16، جمادى الآخرة، 1444هـ/يناير، 2023م

الوظائف المعجميّة للمصطلحات العدليّة(القضاء السعودي نموذجا)

فايز بن سعد بن محمد آل لجم
وزارة التعليم- المملكة العربية السعودية

توثيق البحث APA Citation:
آل لجم، فايز بن سعد بن محمد. (2023). الوظائف المعجميّة للمصطلحات العدليّة (القضاء السعودي نموذجا). *مجلة اللسانيات العربية*، *16*، 210-233.

تاريخ الإرسال:1443/06/03
تاريخ القبول:1443/08/06

Submission Date: 05/01/2022
Acceptance Date: 09/03/2022

الملخص

تأتي هذه الدراسة للوقوف على الوظائف المعجميّة للمصطلحات العدليّة كما تمثلها مصطلحات القضاء السعودي، فترصد أبرز التراكيب التي حوتها المدونة. وبعد عرضٍ لنظرية (من المعنى إلى النص) لإيغور ملتشوك،وهي أول نظرية تعرض لمفهوم (الوظائف المعجميّة)، يقدّم الباحث المدونة المدروسة، ومصادرها، قبل الانتقال إلى الحديث عن مفهوم الوحدة المعجميّة بديلا عن الكلمة، مع تصنيف المصطلحات العدليّة الواردة في المدونة وفق الوحدات المعجمية، بشكليها التأليفي والتحليلي، وبيان نماذج من استعمالاتها، ودخولها في حقول معجمية متعددة، وتصنيفها حسب الوظائف المعجمية المعتمدة لدى ملتشوك. وقد انتهى الباحث إلى قائمة بالمصطلحات العدليّة في المدونة المدروسة، بناء على مفهوم (الوحدة المعجمية)، بديلا عن الكلمة، مما حلّ كثيرا من المشكلات التي كان سببها غياب حدّ واضح للكلمة. وبالنظر في تلك القائمة، لوحظ أن المصطلحات العدليّة تدخل في عدد من الوحدات المعجمية، والحقول المعجمية المتنوعة، مع اقتران المصطلح الواحد بعدد من الوظائف المعجمية.

الكلمات المفتاحية: الوظائف المعجميّة، المصطلحات العدليّة، المدونة، نظرية (معنى-نص)، إيغور ملتشوك.

Abstract

Lexical functions in Judicial Terminology

On the basis of Igor Mel'čuk's *Meaning-Text theory*, this paper discusses the lexical functions of judicial terminology as illustrated by the most prominent structures in Saudi Arabia's Judiciary Corpus. The Corpus and its sources are first presented. Then, the concept of lexical unit as an alternative to the word is discussed, and the judicial terminology of the corpus reclassified accordingly, both in combination and analytically. Examples of the terminological use of the data and their multiple lexical fields are presented. Then, the terms discussed are classified according to their lexical functions as determined by Mel'čuk. A list of the judicial terms included in the Corpus is formed and classified into several lexical units and various lexical fields, with each term connected to several lexical functions.

Keywords*: lexical functions, Justice Terminology, Corpus, Meaning-Text Theory, Igor Mel'čuk.*

1-المقدمة

تأتي هذه الدراسة حصرا لعدد من المصطلحات العدليّة (في القضاء السعودي)، وسعيا جادا إلى دراسة الوحدات المعجميّة التي وردت فيها، ومن ثمَّ توزيع هذه المصطلحات حسب الوظائف المعجميّة كما بيّنها إيغور ملتشوك في نظريته (من المعنى إلى النص). وتتمثل مشكلة الدراسة في وجود عدد من التراكيب التي وردت في مدونة القضاء السعودي، وشكّلت وحداتٍ معجميّة مركبة، مما مكَّن الباحث من النظر فيها، وتطبيق نظرية (معنى-نص) لإيغور ملتشوك عليها، والعمل على تقسيمها حسب الوظائف المعجميّة التي وضعتها النظريّة، مع إمكانية وضع قائمة بهذه المصطلحات؛ تكون مرجعا لغويا وقضائيا.

وتهدف الدراسة إلى رَصدِ التراكيب اللغويّة الواردة في المدونة المدروسة، وحصر هذه التراكيب في قائمة واحدة، مع دراسة الوحدات المعجميّة المركبة من خلال التراكيب الواردة فيها، والحقول المعجميّة التي دخلت فيها هذه التراكيب، وتقسيم التراكيب الواردة في المدونة حسب الوظائف المعجميّة التي أقرتها نظرية (معنى-نص) لإيغور ملتشوك(2010). وقد اعتمدت الدراسةعلى المنهج الوصفيّ الذي يقوم على استعراض نظرية (معنى-نص) لإيغور ملتشوك، ووصف المدونة المدروسة، مع الوقوف عند تعريف الوحدات المعجميّة، والوظائف المعجميّة، ثم المنهج التحليليّ الذي يتتبع التراكيب اللغويّة الواردة في المدونة، وتقسيمها بحسب الوحدات المعجميّة المركبة، والوظائف المعجميّة.

2-الدراسات السابقة

لم يقف الباحث على دراسة تطرُق هذا الباب، أو تناقشه كما هو، أو تجمع بين (الوظائف المعجميّة) من جهة، و (المصطلحات العدليّة) من جهة أخرى، وإن ظهر الاهتمام بـ (الوظائف المعجميّة) في جانبها النظريّ الذي أشارت إليه بعض الدراسات، لكن لا تزال التطبيقات عليها قليلة، كما نجد في (ملتشوك 2010) و(المجدوب 2013، 2016، 2020) و (آل لجم،2021). وقد وقف الباحث على دراسة (الدبيان،2016) حول "منزلة المتلازمات اللفظية في تعليم اللغة الثانية"، التي احتوت دراسة نظرية للوظائف المعجميّة وعلاقتها بالمتلازمات اللفظيّة من غير تطبيق لها.

واطّلع الباحث على دراسة توفيق (2017) حول "الوظائف المعجميّة في المعجم الوسيط في ضوء الصناعة المعجميّة الحديثة"، وقد استعرض فيها صاحبها المعاجم العربيّة، والوظائف المعجميّة الأساسيّة (ذكر المعنى، وبيان النطق، والوظائف النحويّة والصرفيّة، والوظائف المساعدة (الاستعمال، والمعلومات الموسوعيّة، والتأثيل، وبيان الهجاء))، وطبّق ذلك على المعجم الوسيط، كنموذج للمعجميّة الحديثة، ولا يخفى مدى بُعد هذه الدراسة عن الدراسة التي نحن بصددها.

ووقف الباحث كذلك على دراسة العاتي (2019) حول "ترتيب الوحدات المعجميّة المركبة في المعجم العربيّ المعاصر: معالجة لغويّة محوسبة"، وقد احتوت جانبا نظريّا عن مفهوم (الوحدة المعجميّة)، وآخر تطبيقيّا شمل المعاجم العربيّة، وتَعلَّق بالوحدة المعجميّة بعيدا عما تهتم به دراستنا هذه سواء من حيث تقسيم القائمة المستخرجة بناء على مفهوم الوحدة المعجميّة، أو الوظائف المعجميّة، أو الدراسة القائمة على حصر المصطلحات العدليّة الموجودة في المدونة.

ويمكن أن يقف الباحث على ما ذكرته تلك الدراسات بشأن (الوحدة المعجميّة)، باعتبارها محور العمل، وعليها تقوم عمليات التقسيم في هذه الدراسة، وذلك من خلال النقاط التالية:

2 .1- تعريف الوحدة المعجمية

يأتي مصطلح "الوحدة المعجمية" (lexeme-lexème) الذي تداولته بعض نظريات اللسانيّات الغربيّة، كحل منطقيّ واقعيّ لكثير من الإشكالات التي كانت تواجه دارسي اللغات من قبل، خاصة بعد عجز اللغويين في وضع حدّ للكلمة.

عرّف (ملتشوك) الوحدة المعجميّة (العُجْمَة)[1] بأنها: الكلمة المتناوَلة في معنى وحيد مضبوط ضبطا جيّدا، ومزودة بكل المعلومات التي تميّز سلوكها في النص، وسمّاها (مورفيم). وهي عنده أيضا العبارة المتناوَلة في معنى وحيد مضبوط ضبطا جيدا، ومزوّدة بكل المعلومات التي تميّز سلوكها في النص، وسمّاها (التعبير المعجميّ)؛ وعليه تكون الوحدة المعجميّة عند ملتشوك (2010) إما مورفيما، وإمّا تعبيرا معجميّا (آل لجم، 2020، ص190)، وهي باختصار: "كلّ معنى أو استعمال مستقل من معاني المدخل المعجميّ" (المجدوب، 2015، ص214).

وقد عُرّفت الوحدة المعجميّة (المجدوب،2013) بأنها: تجمّع بين عناصر تشترك في نواة دلاليّة واحدة. لذلك ما يسمّى كلمة لا يخلو من أن يكون مبنى (mot-form) له دال ومدلول وقيود تأليف، أو أن يكون وحدة معجميّة تجمع بين مبان لا تختلف فيما بينها إلا في دلالتها التصريفيّة. وبعد هذا التمييز بين الوحدة المعجميّة، والمباني الملموسة، سمّى المباني التي ترتبط بالوحدة المعجميّة ارتباط الفروع بالأصول تصريفة. وبناء على ذلك التعريف ترتبت الأمور التالية:

أ – التمييز بين فروع الوحدة المعجميّة، أي التصريفات التي تكون مبنى واحدا.

ب – التمييز بين تصريفات الوحدة المعجميّة التي تكون مركبات، أي مجموعة من المباني المنفصلة (المجدوب، 2013).

ويمكن تحديد الوحدة المعجميّة من خلال أمور عامة تظهر في تحرير النص القاموسي باختيار حدسيّ لعجمة مفترضة، وذلك من خلال مجموعة من التوقعات السياقيّة لكلمة من الكلمات، أو أن يظهر له أن كلمة تنتمي إلى الوحدة المعجميّة نفسها، بحيث يختار الجمل التي تتضمن وحدة معجميّة واحدة تظهر بالمعنى نفسه، والسلوك الإعرابيّ نفسه، مما يتطلب صرامة في وضع المعايير المناسبة لذلك، والتمييز بين الاشتراك اللفظيّ، والاشتراك الدلاليّ، والتّثبت من اعتبار الوحدة المعجميّة وحدة واحدة، أو متجزئة إلى وحدتين معجميّتين. وقد وضع ملتشوك (2010) خمسة معايير للحكم بوجود الوحدة المعجميّة هي: (معيار التأويل المتعدد، ومعيار الفرق الدلاليّ المحلي/الإجمالي، ومعيار التعالق الملائم، ومعيار التعالق التمييزي، ومعيار الاشتقاق التمييزي) (ملتشوك، 2010، ص 122-134).

2 .2- تركيب الوحدة المعجميّة

تتحقق الوحدة المعجميّة بشكل تأليفي في لفظة واحدة، أو بشكل تحليليّ في لفظتين أو أكثر. والجديد في ذلك هو تعميم هذا التصوّر على كلّ الوحدات المعجمية من خلال تقسيم جديد للوحدات المعجميّة إلى وحدات مفردة، وتعابير معجميّة (المجدوب، 2019، ص291).

جدول1

شواهد الشكل التأليفيّ والشكل التحليليّ للوحدة المعجميّة

الشكل التأليفيّ	الشكل التحليليّ
استنهض	طلب النهوض
أدخل	جعله يدخل
أسرعُ الناس	أكثرهم سرعة
صلّى	أدى الصلاة
أقسم	أدى القسم
عصى	أتى معصية

3.2.تقسيم الوحدة المعجميّة

حيث تمّ تقسيم الوحدة المعجميّة بالنظر إلى اللفظ المفرد، والتعبير المعجميّ، وقد جاءت الأمثلة لهما في الشواهد التالية (المجدوب، 2019، ص 219):

جدول2

شواهد تقسيم الوحدة المعجميّة بالنظر إلى اللفظ المفرد، والتعبير المعجميّ.

الشاهد	الوحدة المعجمية (المفردة)	الشاهد	التعبير المعجميّ
فشل زيد	فشل	رجع زيد بخفي حنين	رجع بخفي حنين
مات زيد	مات	لقي زيد مصرعه	لقي مصرعه
قتل زيد عمرا	قتل	ضرب زيدٌ عنق عمر	ضرب عنقه ضرب عنقي ضرب أعناق

وقد ظهرت أهمية كبيرة لثُنائية المفردة والتعبير المعجمي (المجدوب2019) للأسباب التالية:

"1- تخلّص مفهوم الوحدة المعجمية نهائيا من الارتباط بمفهوم الكلمة، وتقطع مع التقاليد المعجمية السائدة التي تسوّي بين الكلمة والوحدة المعجميّة.

2- (السماح) بتطوير البنية الداخلية للمداخل المعجمية، وإحكام تنظيمها بالتقليل من التداخل بين وحدات معجمية متباينة تباينا كبيرا.

3- (السماح) باكتشاف البنية الفعليّة للمعجم"(المجدوب، 2019، ص292).

من خلال هذا العرض الموجز لمصطلح الوحدة المعجمية، يمكن القول إن الوحدة المعجميّة جاءت حلاّ لكثير من المشكلات التي تواجه المتعلمين للغة العربيّة، كما أعانت في إعادة النظر في كثير من التراكيب، والأحكام التي كانت تتفاوت فيها

نظرة أهل اللغة. ويمكن أن نلمس ذلك من خلال تطبيق (الوحدة المعجميّة) على كثير من أبواب النحو، والمزيد من التراكيب، خاصة ما أعانت به اللسانيّات الحديثة الدراسات النحويّة القديمة.

أما في الجانب العدليّ فلا توجد دراسة تتعلق بـ(المصطلحات العدليّة) سوى المدونة التي استعان بها الباحث (الصائغ 2010)، وهي جمع للمصطلحات العدليّة، وشرح لمعانيها، دون النظر لما نحن بصدده من دراسة المصطلحات العدليّة دراسة لغويّة قائمة على نظرية (معنى-نص) لإيغور ملتشوك.

ولم تكن الكتب والمؤلفات التي تناولت (المصطلحات القانونيّة) بالدراسة، قريبة من دراستنا، بل اقتصرت على وضع معاجم للمصطلحات العدليّة، ومنها: المعجم الوجيز في المصطلحات القانونيّة (آسر محمد حرب)، ومعجم القانون (مجمع اللغة العربيّة القاهرة،1999)، ومعجم المصطلحات القانونيّة: مع التعريفات (فرنسي - إنجليزي - عربي)، (أحمد زكي بدوي، 2003)، ومصطلحات قانونيّة باللغة الإنجليزيّة (محمد نصر، 2016). وكتاب المصطلحات القانونيّة، لـ (د.محمد المدني صالح الشريف،2020).

ولم يقف الباحث على أي دراسة تتعلق (بالقضاء السعوديّ)، الذي اختاره ليكون نموذجا للدراسة، كما لم يجد دراسة للمصطلحات في القضاء السعوديّ أيضا، وما وقف عليه لا يتعدى ما يتعلق بالجوانب التنظيميّة للقضاء السعوديّ، ومن ذلك: مدونة الأحكام القضائيّة (وزارة العدل السعوديّة 2008)، ونظام المرافعات الشرعيّة، ولوائحه التنفيذيّة (السديس، السحيباني 2021)، وبهذا يمكن القول: إن هذه الدراسة جديدة في بابها، ولم يسبق لهذا الموضوع أن طُرح للدراسة بهذه الطريقة التي أرادها الباحث.

3.منهج الدراسة

اعتمد الباحث في دراسته على نظرية (معنى-نص) لإيغور ملتشوك؛ للتطبيق على المدونة المعتمدة في الدراسة (المصطلحات العدليّة في القضاء السعوديّ)، ويُمكن أن نفصّل ذلك من خلال ما يلي:

1. 3: التعريف بنظرية (معنى-نص) لإيغور ملتشوك

نظريّة (معنى-نص) للعالمين الروسيين (إيغور ملتشوك و أ زولوفسكي، 2010) تلك النظريّة التي وجدت عناية واهتماما من الجامعات ومراكز البحث، حتى خُصّصت لها مراكز بحث؛ تتبنى مسلماتها، وتنشر أعمالها، من أهمها مرصد نظريّة (معنى-نص) بجامعة مونريال بكندا، حيث نتج عن جوانب الدراسة فيها قواعد نصيّة محوسبة من ألسنة عديدة، أهمّها اللسان الفرنسيّ، والإنجليزيّ، والروسيّ، والإسبانيّ (المجدوب، 2015، ص202).، وهي تدرس جميع المستويات من الدّلالة،إلى الصوتيات، مرورا بالتركيب، والصّرف.

وتتجلّى أهمية هذه النظريّة في عدد من النقاط التي تظهر من خلال أهدافها، وطرق تناولها للسان، ومن ذلك:

أ – حرص أصحابها على تأسيس نظريّة معجميّة متماسكة قوامها الوحدة المعجميّة، وغايتها وضع القاموس المثالي (حسين، 1999،ص 235).

ب – استخدام مفهوم (الوظائف المعجميّة)؛ لتكون أهمّ إضافات هذه النظريّة للدّراسة المعجميّة على الصعيد العالميّ. حيث مكّن هذا المفهوم من استقراء حوالي ستين علاقة نظاميّة معجميّة في كافّة الألسن البشريّة، قابلة للشكّلنة الرياضيّة، ومساعدة في ردّ كلّ المتلازمات المعجميّة التي لا تحيط بها قوانين النّحو، والصّرف، إلى جملة من الثوابت المحصورة (المجدوب، 2015، ص202).

ج – وضع منوال للملكة اللغويّة يشتمل على مجالات، هي: الدّلاليّة، والإعرابيّة، والصرفيّة، والصوتيّة، قُسّمت إلى مستويات سبعة، هي: التمثيل الدّلاليّ (المعنى الذي يريده المتكلّم)، ومستوى التمثيل الإعرابيّ العميق والسطحيّ (تركيب الكلام)، والصّرف العميق، والسطحيّ (المستوى الصرفيّ)، والفونولوجيّ العميق، والسطحيّ (مستوى النّص) (المجدوب، 2015، ص203).

د – استخدام الوحدة المعجميّة (العُجْمة) بديلة عن الكلمة؛ لما في استخدام الكلمة من مشاكل في الحصر، حيث "إن مفهوم العُجْمة شكلنة وتعميم في الآن نفسه لمفهوم الكلمة، وليس في ذهننا أن نلجأ هنا إلى تحليل معمّق لهذا المفهوم حتى لو عرفنا أن الكلمة وحدة مركزيّة في اللسان، فنحن نعرف كذلك صفة الاستعصاء في كلمة (كلمة) التي أفلتت من محاولات حصرها بدقة، وأسالت كثيرا من الحبر على مرّ العقود"(ملتشوك ، 2010، ص 36).

هـ – تتشكّل الوحدة المعجميّة في هذه النظريّة من شكلين رئيسين: الشكل التأليفيّ، والشكل التحليليّ، ففي الأول تتحقق الوحدة المعجميّة في مبنى واحد، وفي الشكل الثاني في مبنيين منفصلين، ويمكن التمثيل للشكل التأليفيّ بـ (استفهم – أفهم – أسرع الناس-أثم) والشكل التحليليّ بـ(طلب الفهم – جعله يفهم – أكثرهم سرعة- أتى معصية) (المجدوب ، 2015،ص 71-72).

و – يعتبر الحقل الدّلاليّ في هذه النظريّة أكبر وحدة في القاموس، إذ يشتمل على الحقول الدّلاليّة، وكلّ حقل دلاليّ يشتمل على مجموعة من الوحدات المعجميّة، وهي بدورها مرتبة على رأس نص معجميّ، وتشمل هذه الحقول الدّلاليّة مختلف المجالات كجسم الإنسان، والطبيعة، والاقتصاد وغيرها (حسين، 1999، ص242)..

ز – تأسس القاموس المحوسب في هذه النظريّة على وضع تصوّر لمكونات (البطاقة المعجميّة) لكلّ وحدة معجميّة (عجْمة)، حيث تتكون البطاقة من أربعة مكونات، هي:

- المجال الدّلاليّ: وفيه ضبط للتعريف القاموسيّ، حسب شروط المحمول، والفواعل الدلاليّة.

- المجال الإعرابيّ: ويشمل الخصائص التركيبيّة للوحدة المعجميّة، من حيث العمل النّحويّ، كاللّازم والمتعدّي، وتّحديد المفاعيل التي يطلبها، وحروف الجرّ التي يقتضيها.

- مجال التأليفيّة المعجميّة: فمن المتفق عليه عدم كفاية القوانين الصرفيّة والإعرابيّة في تفسير ظواهر أساسيّة من تأليف الوحدات المعجميّة، لأجل ذلك جاءت النظريّة لتقترح جملة من العلاقات الدّلاليّة تسميها وظائف معجميّة، من مثل: العلاقات الدّلاليّة المعجميّة (الترادف، والتضاد، والعكس)، وعلاقات الاشتقاق التقليديّ.

- المجال الصوتيّ (المجدوب ، 2015،ص 73-74)..

ح – جاءت الوظائف المعجميّة في هذه النظريّة من منطلق أن "المعطيات الدّلاليّة الإعرابيّة لا تكفي بشكل عام، حتى وإن اجتمعت، لتحديد استعمال عجمة رئيسة تحديدا تامّا" (ملتشوك ، 2010، ص246). حيث بدأت الوظائف المعجميّة باكتشاف وظيفتي التقوية، ووظيفة الفعل العماد، ثمّ تطوّرت فيما بعد واستقرت في حدود (ست وخمسين) وظيفة، جاءت في مقدمة الشرح والتأليفيّة (ملتشوك،2010) وهي مقسّمة عنده إلى قسمين رئيسين: الوظائف المعياريّة، والوظائف غير المعياريّة، وتعني

الوظائف المعياريّة: العلاقات النظاميّة بين الوحدات المعجميّة، وتعني غير المعياريّة: العلاقات المعجميّة التي تضطر النظريّة إلى القول بها في البحث التطبيقيّ للسان، وتسمّى الوظائف الشاذّة (المجدوب ، 2015، ص76). ثمّ قسّمت الوظائف المعجميّة المعياريّة بحسب مقاييس متعدّدة إلى محور العلاقات التي تنزل ضمن الذاكرة، وهو ما يسمّيه اللسانيّون (العلاقات الجدوليّة)، وتندرج تحته عشرون وظيفة، أمّا بقية الوظائف فهي وظائف معجميّة سياقيّة (المجدوب ، 2015، ص84).

3. 2. مدونة القضاء السعودي

اعتمد الباحث في رصد قائمة المصطلحات العدليّة محل الدراسة على مدونة حاسوبيّة عدليّة، جمع فيها صاحبها عددا من المصطلحات، والأحكام، والقوانين العدليّة، وهي مكونة مما يأتي:

أ- المصطلحات الشرعيّة والنظاميّة في الدوائر العدليّة

وهو أحد إصدارات مجلة العدل التي تصدر عن وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، وقد جمعها وأعدها: محمد بن إبراهيم الصائغ، القاضي بالمحكمة العامة بمحافظة تيماء، في ربيع الآخر (2010). وقد نبَّه في التمهيد على عدة نقاط، فهذه المصطلحات ليست على سبيل الحصر، بل اعتمد على أكثرها ترددا في الدوائر الشرعيّة، والأنظمة العدليّة، كما رتب هذه المصطلحات أبجديا؛ ليسهل الوصول إليها، مع حرصه على تسهيل العبارة قدر الإمكان؛ حتى تفهم دون تعقيد، أو لبس. وقد اعتمد في تعريف المصطلحات على كتب حديثة؛ رغبة في وضوح العبارة وسهولتها، كما زاد في بعض العبارات لتوضيح المعنى المراد من المصطلح (الصائغ ، 2010، ص6).

ب- المصطلحات الإجرائيّة والتوثيقيّة في المحاكم، وكتابات العدل

وهو -أيضا- أحد إصدارات مجلة العدل التي تصدر عن وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، وقد جمها وأعدها: محمد بن إبراهيم الصائغ، القاضي بالمحكمة العامة بمحافظة تيماء، في محرم (2010). و قد جاءت هذه الدراسة في تمهيد اشتمل على قسمين، الأول: **التعريف بالأجهزة العدليّة**، وفيه: وزارة العدل، والمجلس الأعلى للقضاء، والمحكمة العامّة، ومحاكم الاستئناف، ومحاكم الدرجة الأولى (العامة، الجزائيّة، الأحوال الشخصيّة، العماليّة، التجاريّة)، وديوان المظالم، وكتابات العدل (الأولى-الثانية) (الصائغ، 2010،ص 7-18). **والثاني: التعريف بالأنظمة العدليّة**، وفيه: نظام القضاء، وديوان المظالم، ونظام المرافعات الشرعيّة، ونظام الإجراءات الجزائيّة، ونظام التسجيل العيني للعقار، ونظام المحاماة ولائحته التنفيذية (الصائغ، 2010، 19-24)، وقد ذكر (ثمانية وأربعين) مصطلحا في هذه الدراسة.

ج- قائمة المصطلحات العدليّة اليدويّة

استعان الباحث بمختص في المجال العدليّ[2] -نظرا إلى طبيعة عمله وتخصصه- فقام بجمع عدد من المصطلحات العدليّة التي لم تذكر في الدراستين السابقتين، مع تعديل ما يحتاج إلى تعديل في تركيب المصطلح؛ لتسير القائمة ضمن خطة الدراسة، وتتوافق مع آلية تطبيق النظرية.

4: النتائج والمناقشة

بعد أن أوضح الباحث النظرية المعتمدة في الدراسة، والمدونة التي ستجري عليها الدراسة، صار من الممكن العمل على تصنيف قائمة المصطلحات العدليّة المستخرجة من المدونة، حسب التصنيفات التالية:

4. 1- تصنيف المصطلحات العدليّة حسب الوحدات المعجميّة

بعد أن عرض الباحث -في صورة موجزة- تعريف الوحدة المعجميّة، وتركيبها، وتقسيمها، من خلال الدراسات السابقة، قام الباحث باستخراج المصطلحات العدليّة يدويّا، ووضعها في جداول بحسب تصنيفها، وهنايعرض الباحث تصنيف المصطلحات العدليّة بحسب الوحدة المعجميّة، ويمكن أن نصنّفها حسب الشكل التأليفيّ، والشكل التحليليّ، كما يلي:

جدول3

الوحدات المعجميّة الواردة في المدونة بشكليها (التأليفيّ-التحليليّ).

الشكل التأليفيّ	الشكل التحليليّ	الشكل التأليفيّ	الشكل التحليليّ
أقسم	بذل اليمين	مال	غلّظ العقوبة
أنهى	رفع الجلسة	زنّا - طلّق	رماها بالزنا – رماها بالطلاق
احتجَّ	أقام الحجة	قصّ به	نفذ القصاص – نفذ الحدّ
جلس	عقد جلسة	حاكم	جلس القاضي للمحاكمة
أنهى- ألغى	صرف النظر	سَكِرَ	اختلط عقله
كتب	حرر الدعوى	شَهِدَ	أدلى بشهادته
حكم	أصدر الحكم	ألغى	فسخ العقد
رفض- رجع	نكل عن اليمين	ألغى	همّش على الصك
طعن	قدح في الشهادة	تعمَّد	قتله عمدا
طعن	طعن في الشهود	أخطأ	قتله بالخطأ
فاز	كسب القضية	قتل	تسبب في قتله
ألغى	شطب القضية	ألغى	نقض الحكم
رفض	ردّ الدعوى	أخذه بالقوة	غصب المال
طلب	التمس إعادة النظر	قتله بنفسه	باشر قتله
أخذ	وضع يده عليها	أهدى	قدّم له هدية
رفض	اعترض على الحكم	ألغى	رجع عن الحكم
أجرم	أقر بالجريمة	أجرم	حرَّض عل الجريمة

بيّن	أتى بالبينة	نفذَّ	أقام عليه الحدّ
فسدت	نزلت بها جائحة	رجع	نكل عن اليمين
أنهى	أقفل باب المرافعة	تملك- أخذ	استولى على ملكه
شَهِدَ	أدى الشهادة	أعاد	راجع زوجته
كفل وحفظ	ضمن المال	طلّق	أنهى علاقته الزوجية
ألغى	أعاد النظر	تزوّج	عقد على زوجته
قتل	تعمّد قتله	جعل	ظاهر من زوجته
اتهم	قذفه بالزنا أو اللواط	أخرج	أفرج عن السجين
كذّبها- رفضها	طعن في الشهادة	أطلق	أخلى سبيله من الدعوى
كلّف	ألزمه بإحضاره	سأل	استجوب الخصم
اتهم	نسب إليه تهمة	فكَّ	أعتق رقبة
تأخر	ماطل في الدفع	ألغى	فسخ ولايته
نكح	عقد نكاحه	غير مسارها	قلب الدعوى
جامع	وطء زوجته	ردَّ	درأ عنه الحد
اجتمع- انفرد	خلا بها	عفا	شمله العفو
طلبت الطلاق	خلعت زوجها	طلّق	فارق زوجته
طلّق		خلّى زوجته	

ويعرض الباحث كذلك نماذج لتصنيف المصطلحات العدليّة بحسب الوحدة المعجميّة، حيث يمكن أن نصنِّفها بناء على المعنى الدلاليّ الذي نستخرجه من الوحدة المعجميّة كاملة، مع التدقيق في الحقل الذي تنتمي له. فيكون (حدثا) إذا لم يكن فيه مباشرة للفعل بل كان نتيجة فعل، (وفعلا) إذا باشر الفعل مباشرة، و(قولا) إذا كان من (أفعال القول)، وجاء تصنيف المصطلحات العدليّة حسب استعمالاتها التالية:

إذا انطلقنا من **استعمالات الفعل (ألغى)**، وجدنا أنه يظهر في ثمان وحدات معجميّة (عجْمة)، هي:

أ – العجمة (1): (شطب القضية)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أحْداث)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من قبيل: رفض، وحذف، وردَّ، ونفى.

ب – العجمة (2): (فسخ العقد)، ويشتمل حقلها الدّلاليّ (أحداث) على الوحدات المعجميّة مثل: أزال، وأنهى، ورفض، وعاد، ونكث.

ج – العجمة (3): (همّش على الصك)، ويشتمل حقلها الدّلاليّ على الوحدات المعجميّة من قبيل: كتب، وغيّر، وتراجع، ورفض، واستدرك.

د - العجمة (4): (نقض الحكم)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أفعال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من قبيل: تراجع، ورفض، وأعاد، وغيّر، وبدّل.

هـ – العجمة (5): (رجع عن الحكم)، ويشتمل حقلها الدّلاليّ (أفعال) على الوحدات المعجميّة من قبيل: تراجع، وغيّر، واستثنى، وأعاد، وردَّ.

و – العجمة (6): (نقض العقد)، ويشتمل حقلها الدّلاليّ (أفعال) على الوحدات المعجميّة من قبيل: تراجع، وغيّر، ورفض، وأعاد، وردَّ.

ز – العجمة (7): (أعاد النظر)، ويشتمل حقلها الدّلاليّ (أفعال) على الوحدات المعجميّة من قبيل: تراجع، وغيّر، وعاد، وجدّد، وغيّر، وكرّر.

ح – العجمة (8): (فسخ ولايته)، ويشتمل حقلها الدّلاليّ (أفعال) على الوحدات المعجميّة من قبيل: تراجع، وغيّر، وأزال، وأعاد، ورفض، بدّل.

أما استعمالات الفعل (أنهى) فجاءت في ثلاث عجمات، هي:

أ – العجمة (1): (رفع الجلسة)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أقوال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من قبيل: أتمَّ، نفّذ، قضى، حسم.

ب – العجمة (2): (صرف النظر)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أفعال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من مثل: ألغى، بدّل، قرّر، اتخذ، رأى، وردَّ.

ج – العجمة (3): (أقفل باب المرافعة)، ويشتمل الحقل الدّلاليّ (أفعال) الذي تنتمي له على الوحدات المعجميّة من قبيل: منع، ألغى، رفض، حسم، أتمَّ.

أما استعمالات الفعل (طلّق) فجاءت في ثلاث عجمات، هي:

أ – العجمة (1): (رماها بالطلاق)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أقوال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من قبيل: فارق، ألقى، قال، ترك، أنهى، حسم.

ب – العجمة (2): (فارق زوجته)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أفعال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من قبيل: ابتعد، تخلّى، ترك، انفصل، أنهى.

ج – العجمة (3): (خلّى زوجته)، ويشتمل الحقل الدّلاليّ (أفعال) الذي تنتمي له على الوحدات المعجميّة من قبيل: ترك، ابتعد، انفصل، فارق، أرسل، أنهى.

د - العجمة (4): (أنهى علاقته الزوجية)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أفعال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من قبيل: ترك، وانفصل، وفارق، وختم، وقضى.

أما استعمالات الفعل (رفض) فجاءت في ثلاث عجمات، هي:

أ – العجمة (1): (نكل عن اليمين)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أفعال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من قبيل: رجع، نفى، اعترض، لم يستجب، لم يقبل.

ب – العجمة (2): (ردَّ الدعوى)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أحداث)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من مثل: أعاد، تخلّى، ألغى، امتنع.

ج – العجمة (3): (اعترض على الحكم)، ويشتمل الحقل الدّلاليّ (أفعال) الذي تنتمي له على الوحدات المعجميّة من قبيل: منع، نفى، لم يُرِد، لم يقبل.

أما استعمالات الفعل (قتل) فجاءت في ثلاث عجمات، هي:

أ – العجمة (1): (تسبب في قتله)، وتنتمي إلى الحقل الدّلاليّ (أفعال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من قبيل: أنهى، قضى، أمات، أفنى، خطّط.

ب – العجمة (2): (باشر قتله)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أفعال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من مثل: قضى، أمات، أفنى، أنهى، استباح.

ج – العجمة (3): (تعمّد قتله)، ويشتمل الحقل الدّلاليّ (أفعال) الذي تنتمي له على الوحدات المعجميّة من قبيل: قرّر، اعتمد، عزم، قضى عليه، أمات.

أما استعمالات الفعل (اتَّهم) فجاءت في عجمتين، هما:

أ – العجمة (1): (قذفه بالزنا أو اللواط)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أقوال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من قبيل: رمى، قال فيه، وصفه.

ب – العجمة (2): (نسب إليه تهمة)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أفعال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من مثل: رماه، قذفه، وصفه، قال فيه.

أما استعمالات الفعل (أخذ) فجاءت في عجمتين، هما:

أ – العجمة (1): (وضع يده عليها)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أفعال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من قبيل: تملّك، استولى، اغتصب، استحوذ.

ب – العجمة (2): (استولى على ملكه)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أفعال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من مثل: تملّك، اغتصب، استحوذ.

أما استعمالات الفعل (رجع) فجاءت في عجمتين، هما:

أ – العجمة (1): (نكل عن اليمين)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أحداث)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من قبيل: رفض، عاد، أبى، تراجع.

ب – العجمة (2): (ارتدَّ عن الدين)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أحداث)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من مثل: عاد، غيَّر، تراجع، انقلب.

أما استعمالات الفعل (طلب) فجاءت في عجمتين، هما:

أ – العجمة (1): (التمس في الحكم)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أفعال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من قبيل: رغب، أراد، تمنى، رجا.

ب – العجمة (2): (التمس إعادة النظر)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أفعال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من مثل: أراد، رغب، رفض.

أما استعمالات الفعل (أجرم) فجاءت في عجمتين، هما:

أ – العجمة (1): (أقر بالجريمة)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أقوال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من قبيل: أذنب، أخطأ، تجاوز، تعدى.

ب – العجمة (2): (حرّض على الجريمة)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أفعال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من مثل: أعان، حثَّ، ساعد، ساهم، شارك.

أما استعمالات الفعل (شَهِدَ) فجاءت في عجمتين، هما:

أ – العجمة (1): (أدى الشهادة)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أقوال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من قبيل: قال، تكلَّم، بيّن، وضّح، تلفَّظ، ذكر.

ب – العجمة (2): (أدلى بشهادته)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أقوال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من مثل: نطق، تكلَّم، ذكر، قال، شرح.

أما استعمالات الفعل (أقسم) فجاءت في عجمتين، هما:

أ – العجمة (1): (بذل اليمين)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أقوال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من قبيل: قال، حلف، تلفَّظ، ذكر.

ب – العجمة (2): (أدى القسم)، وتنتمي للحقل الدّلاليّ (أقوال)، ويشتمل على الوحدات المعجميّة من مثل: نطق، تكلم، ذكر، قال، شرح.

ومما سبق ظهرت أشكال الوحدة المعجميّة في المصطلحات العدليّة بنوعيها (التأليفيّ والتحليليّ)، مع بيان لبعض استعمالات الأفعال في هذه الوحدات المعجميّة، ويمكن حصر العجمات التي وردت فيها الاستعمالات حسب الجدول التالي:

جدول4

استعمالات الأفعال الواردة في المصطلحات:

الفعل	عدد العجمات
ألغى	8
أنهى	3
طلّق	3
رفض	3
قتل	3
اتَّهم	2
أخذ	2
رجع	2
طلب	2
أجرم	2
شَهِدَ	2
أقسمَ	2

ويظهر في الجدول السابق كيف أن الفعل الواحد قد يدخل في عدد من الوحدات المعجميّة، وفي كلّ وحدة معجميّة قد يحمل الفعل معنى جديدا، مختلفا عن معناه في الوحدة الأخرى.

4 . 2. تصنيف المصطلحات العدليّة حسب الحقل المعجميّ

يقصد الباحث بالحقل المعجميّ مجموعة الألفاظ التي تنتمي عُجْماتها الأساسيّة إلى حقل دلاليّ واحد، حيث يُعتبر التوارد المعجميّ أو التأليفيّة المعجميّة الحاصلة بين الوحدات المعجميّة من أهمّ مقاييس الملكة اللغويّة (الصائغ ، 2010، ص268). وقد كشف عن ذلك الثّعالبي في نظرته للانتظام اللافت في بعض الحقول المعجميّة، ومن ذلك ما أسماه بباب الشدّة والشديد، من مثل: (الأوار: شدّة الحرّ، الوديقة: شدّة الحرّ، الصرّ: شدّة البرد، الانهلال: شدّة صوب المطر) (الثعالبي ، ت. 430هـ ، ص85)، والملء والامتلاء، من مثل: (فلْك مشحون، كأس دهّاق، وادٍ زاخر، بحر طام، نهر طافح) (الثعالبي ، ت. 430هـ ، ص109)، والألوان، من مثل: (أسود حالك، أبيض يقق، أصفر فاقع، أخضر ناضر، و أحمر قانئ) (الثعالبي ، ت. 430هـ ، ص121). و"إذا تأملنا هذا الاطراد بين هذه الوحدات المعجميّة، أمكننا أن نعمّم ما سمّاه الثّعالبي في الشدّة والشديد على المجموعات الثلاث، ونختار مصطلحا جديدا يكون (الإشباع)، ويصحّ أن نعتبر هذه العلاقة المجرّدة علاقة دلاليّة مطّردة في وصف التوارد المعجميّ

تناظر الاطّراد الذي نلاحظه في مقولات الصّرف أو النّحو" (المجدوب ، 2019 ، ص268).

وقد تأمل الباحث المصطلحات العدليّة ووجد عددا من الحقول المعجميّة التي تدخل فيها الوحدات المعجميّة المتواردة، ومن ذلك ما يلي:

أ- الحقل المعجميّ (ألغى)، فقد تواردت عدد من الوحدات المعجميّة فيه، ومما جاء في هذا الحقل المعجميّ الوحدات المعجميّة التالية:

شطب القضية، فسخ العقد، همّش على الصك، نقض الحكم، رجع عن الحكم، نقض العقد، أعاد النظر، فسخ ولايته.

ب- الحقل المعجميّ (أنهى)، جاءت فيه الوحدات المعجميّة التالية:

رفع الجلسة، صرف النظر، أقفل باب المرافعة.

ج- الحقل المعجميّ (طلّق)، اجتمعت في هذا الحقل المعجميّ الوحدات المعجميّة التالية:

رماها بالطلاق، فارق زوجته، خلّى زوجته، أنهى علاقته الزوجية.

د- الحقل المعجميّ (رفض)، اجتمعت في هذا الحقل المعجميّ الوحدات المعجميّة التالية:

نكل عن اليمين، ردَّ الدعوى، اعترض على الحكم.

هـ- الحقل المعجميّ (قتل)، اجتمعت في هذا الحقل المعجميّ الوحدات المعجميّة التالية:

تسبب في قتله، باشر قتله، تعمّد قتله.

و- الحقل المعجميّ (اتَّهم)،اجتمعت فيه الوحدات المعجميّة التالية:

قذفه بالزنا، قذفه باللواط، نسب إليه تهمة.

ز- الحقل المعجميّ (أخذ)، اجتمعت فيه الوحدات المعجميّة التالية:

وضع يده عليها، استولى على ملكه.

ح- الحقل المعجميّ (رجع)،جاءت فيه الوحدات المعجميّة التالية:

نكل عن اليمين، ارتدَّ عن الدين.

ط- الحقل المعجميّ (طلب)، اجتمعت فيه الوحدات المعجميّة التالية:

التمس في الحكم، التمس إعادة النظر.

ي-الحقل المعجميّ (أجرم)، جاءت في هذا الحقل المعجميّ الوحدات التالية:

أقرَّ بالجريمة، حرّض على الجريمة.

ك-الحقل المعجميّ (شَهِدَ) اشتمل على الوحدات المعجميّة التالية:

أدى الشهادة، أدلى بشهادته.

ل-الحقل المعجميّ (أقسم) اشتمل على الوحدات المعجميّة التالية:

بذل اليمين، أدّى القسم.

ويظهر من خلال هذا الاستعراض أن الفعل قد يدخل في حقول معجميّة متعددة، بعيدا عن الحقل الرئيس الذي ينتمي له، كما أن الحقل المعجميّ الواحد يشتمل على عدد من الأفعال التي تدخل ضمنه، حسب الدلالة المعجميّة للفعل في الاستخدامات المتعددة له، وذلك حسب وروده في وحدات معجميّة جديدة. وهذا التوارد المعجميّ، أو التأليفيّة المعجميّة الحاصلة بين الوحدات المعجميّة يُعتبر مقياسا لغويّا مهما، كما يُناظر الاطراد الملحوظ في مقولات النحو والصرف، فضلا عن أنه تعميم لما سمّاه الثعالبي في الشدّة والشديد على المجموعات الثلاث (الثعالبي ، ت. 430هـ ، ص 36-41).

3. 4: تصنيف المصطلحات العدليّة حسب الوظائف المعجميّة

تأمل الباحث المصطلحات العدليّة الواردة في مدونة الدراسة، وصنّفها حسب الوظائف المعجميّة في نظريّة (معنى-نص) لملتشوك في كتابه (مقدّمة لمعجميّة الشرح والتأليفيّة)، حيث بلغت الوظائف المعجميّة عند ملتشوك (ستا وخمسين) وظيفة معجميّة. وقد صُنّفت اعتمادا على مبدأين متضامنين، أولهما: تقسيم فرديناند دي سوسير (Ferdinand de Saussure) للعلاقات اللغويّة إلى علاقات سياقيّة، وأخرى جدوليّة، وثانيهما: تقسيم لويس تانيار (Louis Tesnière) حيث قسّم الكلم إلى أربعة أقسام، هي: الاسم، والفعل، والصّفة، والرديف (adverb)، ويشتمل محور العلاقات الجدوليّة على عشرين وظيفة، منها سبع وظائف دلاليّة، أساسها الترادف، والتضاد، والعكس، والمجاز، ثمّ مشتقات تركيبيّة قائمة على مفهوم النقل عند اللسانيّ الفرنسيّ لويس تانيار.

أمّا العلاقات السياقيّة فتأتي من الوظيفة المعجميّة (21) إلى الوظيفة المعجميّة (27)، وهي وظائف وصفيّة نعتيّة، ومن الوظيفة المعجميّة (28) إلى الوظيفة المعجميّة (31)، وهي وظائف تتعلق بالرديف (adverb)، ثمّ تليها جملة من الوظائف الفعليّة، تنبني على تصنيف دلاليّ للأفعال، وهي: أفعال الكينونة (32)، والأفعال العماد (33-35)، والأفعال المرحليّة (39-41)، وأفعال الجعل (42-44)، وأفعال الاشتمال (45)، وأفعال التجلّي (46)، وأفعال الإعداد (47)، وأفعال المقاربة (48)، وأفعال التردّي (49)، وأفعال الأصوات (50)، وفعل الأمر (51)، وفعل النتيجة (52)، ووظيفة عسر الاشتغال (53)، والإفراط (54)، والتوقّف (55)، والأعراض (56).

والذي يهم الباحث في هذه الدراسة هي الوظائف المعجميّة المقترنة بالأفعال (32-56)[3]، وقد تأمل الباحث المصطلحات العدليّة التي جاءت في المدونتين، وما تمّ حصره منها، وقسّمها حسب الوظائف المعجميّة إلى المجموعات التالية:

المجموعة الأولى: 33 – الوظيفة المعجميّة (الأفعال العماد لمفعوليّة مباشرة)[4]

وقد عُرّفت الأفعال العماد بأنها: أفعالٌ خاويةٌ دلاليّا، أو على درجةٍ من العموم، وعدم التخصيص، تناظر الأفعال الناقصة عند النّحاة العرب، وبصفةٍ عامّةٍ هي الأفعال التي لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها ما عدا أفعال (ظنّ)، وذلك من قبيل "أتى مكرمةً"، "وباء بإثمٍ" (المجدوب، 2013، ص 84؛ المجدوب، 2015، ص 207) . وخلافا للأفعال الحقيقيّة التامّة، مثل أفعال العلاج التي تنتقي متعلقاتها أو موضوعاتها، فإن الأفعال العماد لا تنتقي معمولاتها، بل تسِمُ المحمول الاسميّ ،أي الأسماء التي يكون معناها محمولا دلاليّا، بتزويدها بمعاني الجهة والزمن (ملتشوك ، 2010)، وتكون المحمولات الاسميّة الحاملة للمعلومة الأساس هي المسؤولة عن انتقاء المعمولات، لذلك يكون دور الأفعال العماد في الجملة تحويل الأسماء الحمليّة إلى

أفعالٍ (آل لجم، 2020) . وتدخل فيها الأفعال التالية، حيث يمثّل الفعل بين القوسين الصيغة التأليفية، وتمثل العبارة اللاحقة الصيغة التحليلية بفعل عماد:

(أقسم): بذل اليمين. (أنهى): رفع الجلسة. (احتجَّ): أقام الحجة. (جلس): عقد جلسة. (أنهى- ألغى): صرف النظر. (كتب): حرر الدعوى. (حكم): أصدر الحكم. (فاز): كسب القضية. (ألغى): شطب القضية.(أخذ): وضع يده عليها. (أنهى): أقفل باب المرافعة. (زنّا): رماها بالزنا. (أنهى): فسخ العقد. (ألغى): نقض الحكم. (شَهِدَ): أدى الشهادة. (ألغى): أعاد النظر. (اتهم): نسب إليه تهمة. (نكح): عقد نكاحه. (طلّق): فارق زوجته.(فكَّ): أعتق رقبة.(غيّر مسارها): قلب الدعوى.

المجموعة الثانية: 34 – الوظيفة المعجميّة (الأفعال العماد للفاعليّة)

وجاء فيها الفعل التالي:

(عفا): شمله العفو.

المجموعة الثالثة: 35 – الوظيفة المعجميّة (الأفعال العماد مفعوليّة غير مباشرة)

وتدخل فيها الأفعال التالية:

(رفض- رجع): نكل عن اليمين. (طعن): قدح في الشهادة. (طعن): طعن في الشهود. (أجرم): أقر بالجريمة.(شَهِدَ): أدلى بشهادته. (قتل): تسبب في قتله.(أجرم): حرَّض على الجريمة. (تملَّك- أخذ): استولى على ملكه. (اتَّهم): قذفه بالزنا أو اللواط. (كذبها- رفضها): طعن في الشهادة. (تزوّج): عقد على زوجته.

المجموعة الرابعة: 36-38: أفعال الإمضاء (ممْضى، ممْض، ممْضى غير مباشر)

وهي تفيد بحسب التقريب معنى (أنفذ الأهداف الذاتيّة للشيء الذي تعيّنه الكلمة المفتاح)، وهذه الوظيفة المعجميّة أفعال تامّة دلاليّا، غير أن إعرابها نفس إعراب الوظيفة المعجميّة مفعوليّة، وفاعليّة، ومفعوليّة غير مباشرة، فتوافق "ممى" المفعوليّة، وتوافق "ممْض" فاعليّة، و توافق "ممْضى غير مباشر" مفعوليّة غير مباشرة، وتتخذ مُمْضى من الكلمة المفتاح مفعولها المباشر، وتتخذ منها مُمْض فاعلها النّحويّ، وتتخذ منها ممضى غير مباشر مفعولها غير المباشر، ومن أمثلة ذلك: تكبّد مشقّة، نجح في امتحان، قبل دعوة (ملتشوك، 2010، ص 281-282).

وقد جاءت جميع المصطلحات العدليّة في المدونة في هذه المجموعة.

المجموعة الخامسة: 39-41: الأفعال المرحليّة (بداية، ونهاية، واستمرار)

تتكوّن الثلاثية الثالثة من الوظيفة المعجميّة: (بداية، ونهاية، واستمرار)، التي تدلّ على المراحل الثلاث المختلفة لحالة أو حدث. وهي تفسير منطقي للحالات الثلاث في الحدث، وهي نابعة من دلاليّة النفي، وإمكانات استعماله المنطقيّة، ولهذه الوظائف (بداية، ونهاية، واستمرار) صبغة جهيّة، لذلك فهي تأتلف مع الأفعال، وهي شديدة الثراء والتنوّع مع المحمولات الاسميّة، وليس لها أبنية فاعليّة خاصّة بها، ومن ثمَّ تحتاج إلى الاستناد إلى الوظيفة المعجميّة الفاعلة، مثل المفعوليّ، والفاعليّة، والمفعوليّة غير

المباشرة، وممْضى، وممْض، وممْضى غير مباشر، وأمثلتها: حقّق تفوقا، فقد تفوقا، حافظ على تفوقه (ملتشوك، 2010، ص 282-283).

ومما جاء من المدونة في هذه المجموعة ما يلي:

(أنهى): رفع الجلسة. (جلس): عقد جلسة. (أنهى- ألغى): صرف النظر. (كتب): حرّر الدعوى. (حكم): أصدر الحكم. (ألغى): شطب القضية. (طلب): التمس إعادة النظر.(أخذ): وضع يده عليها. (أجرم): أقر بالجريمة. (ألغى): اقفل باب المرافعة. (قتل): تسبب في قتله. (ألغى): نقض الحكم. (قتل): باشر قتله. (نفذَّ): أقام عليه الحدّ.(ألغى): أعاد النظر. (تأخر): ماطل في الدفع. (طلّق): فارق زوجته. (طلّق): خلّى زوجته. (طلّق): أنهى علاقته الزوجية. (أطلق): أخلى سبيله من الدعوى. (فكَّ): أعتق رقبة.

المجموعة السادسة: 42-44: الأفعال الجعليّة (سببيّة، تعطيل، إباحة)

وتدلّ على أنواع ثلاثة من السببيّة لحالة أو حدث، وهي أفعال تامّة دلاليّا، لها دلالات إيجاد الفعل، أو تعطيله، أو إباحته بعدم تعطيله، وجاءت في مجموعة ثلاثية لنفس السبب السابق في الوظائف المرحليّة، ألا وهو سلوك النفي، أي الموضعان الممكنان للتعبير عنه. ولفهم استعمال هذه الوظائف ينبغي ملامسة مظهرين من مظاهر سلوكها: بنية الفاعليّة من ناحية، وصلاتها بالمعاني المرحليّة من ناحية ثانية. وهذه الوظيفة المعجميّة الجعليّة تدرج فاعلا دلاليّا جديدا هو المسبب، ويعبّر عنه بالنظر إلى كونه الفاعل الإعرابيّ العميق الأول للعُجْمة الرئيسة، ومثالها: عمل على إيجاده، أي: جعله يوجد (ملتشوك، 2010، ص 284-285)، وجاءت في هذه المجموعة الأفعال التالية:

(سَكِرَ): اختلط عقله. (أجرم): حرَّض على الجريمة. (جعل): ظاهر من زوجته.

المجموعة السابعة: 45: فعل التضمين (اشتمال)

ومعناها (ضمّن وشَمِلَ)، وتتخذ من الكلمة المفتاح فاعلا نحويّا، كما تأخذ من اسم الكيان المقتضي مفعولا مركزيّا، وغالبية أثر هذه الوظيفة سلبيّ، مما ينتج عنه وجود منظومة للوظائف المعجميّة تشتمل على (ضدّ حسن)، وتؤدي بذلك معنى التقييم، ومثال الاشتمال: عبقت رائحة بالغرفة، ومثال (ضدّ حسن): لفحت وجهه الشمس (ملتشوك، 2010، ص289).

<u>ولم يرد في المدونة أفعال تدخل في هذه المجموعة.</u>

المجموعة الثامنة: 46: فعل التجلّي (تجلّى)

وهو فعل له معنى (ظهر في)، ويتخذ من الكلمة المفتاح فاعلا نحويّا، ومن الشيء المدرج في الوضعيّة التي تظهر فيه العجْمة مفعولا مركزيّا، وكثيرا ما تمتزج هذه الوظيفة المعجميّة بـ(العكس، والإشباع، وخلاف الإشباع، وسببيّة التجلّي)، ومثاله: ارْتسمت ابتسامة، أظْهر غضبا(ملتشوك، 2010، ص 290)، وفي هذه المجموعة جاءت الأفعال التالية:

(سَكِرَ): اختلط عقله.(أطلق): أخلى سبيله من الدعوى. (ردَّ): درأ عنه الحد.

المجموعة التاسعة: 47: فعل الإعداد (إعداد)

وهو بمعنى (أعدّ لـ)، وكلمته المفتاح مفعول مركزيّ، ويأتلف في الغالب مع الأفعال العماد، وبفعل، وممضى، ومثاله: جهّز سيارة، وجاء من الأفعال في هذه المجموعة التالي:
(بيّن): أتى بالبينة. (حاكم): جلس القاضي للمحاكمة. (قتل): تسبب في قتله. (نكح): عقد نكاحه.

المجموعة العاشرة: 48: فعل المقاربة (مقاربة)

وهو فعل له معنى (كاد)، ويتخذ من الكلمة المفتاح فاعلا نحويّا، ويأتلف غالبا مع الأفعال العماد، ومثاله: على حافّة كارثة، ولم يرد في القائمة أيّ فعل ينتمي لهذه المجموعة.

المجموعة الحادية عشرة: 49: فعل التردّي (تردّي)

وهو فعل له معنى (ساء)، ويتخذ من الكلمة المفتاح فاعلا نحويّا، ومثاله: ضعف قلبه، ومن الأفعال في هذه المجموعة:
(أجرم): أقر بالجريمة. (فسدت): نزلت بها جائحة. (زنا- طلّق): رماها بالزنا – رماها بالطلاق. (سَكِرَ): اختلط عقله. (قتل): قتله عمدا. (أخطأ): قتله بالخطأ. (قتل): تسبب في قتله. (أخذه بالقوة): غصب المال. (قتل): باشر قتله. (نفذّ): أقام عليه الحدّ. (تملّك- أخذ): استولى على ملكه. (قتل): تعمّد قتله.(طلبت الطلاق): خلعت زوجها. (طلّق): فارق زوجته. (طلّق): خلّى زوجته. (طلّق): أنهى علاقته الزوجية.(جعل): ظاهر من زوجته.

المجموعة الثانية عشرة: 50: فعل الصوت المميّز (صوت)

وهو فعل له معنى (إصدار الصوت المميّز)، وكلمته المفتاح هي فاعله النّحويّ، ومثاله: دوّى مدفع، ولم يرد في القائمة أيّ فعل ينتمي إلى هذه المجموعة.

المجموعة الثالثة عشرة: 51: صيغة الأمر (أمر)

وتتمثل في عبارة تؤدي الأمر، أو طلب القيام، وهي في الوقت ذاته مختلفة عن صيغة فعل الأمر، ومن أمثلته: أن تقول للأمر بالنوم: إلى الفراش، وللأمر بمطاردة اللصّ: اللصّ .
وجاءت منها الأفعال التالية:
(أنهى): رفع الجلسة. (أنهى- ألغى): صرف النظر.(حكم): أصدر الحكم. (ألغى): شطب القضية. (أنهى): اقفل باب المرافعة. (ألغى): همّش على الصك.(ألغى): نقض الحكم. (نفّذ): أقام عليه الحدّ. (ألغى): أعاد النظر. (كلّف): ألزمه بإحضاره. (أخرج): أفرج عن السجين.

المجموعة الر ابعة عشرة: 52: فعل نتيجة (نتيجة)

وهو فعل له معنى (في الحالة الناتجة عن القيام بالفعل)، أي: في حالة القيام بالفعل، وتكون كلمته المفتاح هي الفاعل النّحويّ، ومثاله: نتيجة الفعل (اشترى)، أي: ملك.

وجاءت هذه القائمة مشتملة على الأفعال التالية:

(أقسم): بذل اليمين. (أنهى- ألغى): صرف النظر. (حكم): أصدر الحكم. (فاز): كسب القضية. (ألغى): شطب القضية. (رفض): ردّ الدعوى. (زاد): غلّظ العقوبة. (قصَّ): نفذ القصاص – نفذ الحدّ. (سَكِرَ): اختلط عقله. (ألغى): فسخ العقد. (ألغى): همّش على الصك. (تعمَّد): قتله عمدا. (قتل): تسبب في قتله. (ألغى): نقض الحكم. (أخذه بالقوة): غصب المال. (قتله بنفسه): باشر قتله. (ألغى): رجع عن الحكم.(نفّذ): أقام عليه الحدّ. (رجع): ارتد عن الدين. (رجع): نكل عن اليمين. (ألغى): أعاد النظر.(قتل): تعمّد قتله. (جامع): وطء زوجته. (اجتمع- انفرد): خلا بها. (طلبت الطلاق): خلعت زوجها. (طلّق): فارق زوجته.(طلّق): خلّى زوجته. (أعاد): راجع زوجته. (طلّق): أنهى علاقته الزوجية. (تزوّج): عقد على زوجته.(جعل): ظاهر من زوجته. (أخرج): أفرج عن السجين. (أطلق): أخلى سبيله من الدعوى.(فكّ): أعتق رقبة. (ألغى): فسخ ولايته.(غير مسارها): قلب الدعوى. (ردَّ): درأ عنه الحد.(عفا): شمله العفو.

المجموعة الخامسة عشرة: 53: عبارة العسر (عسر)

وهو فعل له معنى (اشتغل بصعوبة)، وكلمته المفتاح هو الفاعل النّحويّ، مثل: اضْطرب بصره، دار المحرك بصعوبة (ملتشوك، 2010، ص 292-293).

وجاء في هذه المجموعة من المصطلحات العدليّة:

(كلّف): ألزمه بإحضاره. (تأخر): ماطل في الدفع. (سأل): استوجب الخصم.

المجموعة السادسة عشرة: 54: عبارة الإفراط (أفرط)

ومعناه (اشتغل في إفراط)، وفيه يكون الفاعل النّحويّ كلمته المفتاح، ومثاله: طار قلبه، غلى دمه(ملتشوك، 2010، ص 293)، وجاءت المصطلحات التالية ضمن هذه المجموعة:

(أخذ): وضع يده عليها. (فسدت): نزلت بها جائحة. (زاد): غلّظ العقوبة. (سَكِرَ): اختلط عقله. (أخذه بالقوة): غصب المال. (أجرم): حرَّض على الجريمة. (تملَّك- أخذ): استولى على ملكه. (طلّق): أنهى علاقته الزوجية.

المجموعة السابعة عشرة: 55: عبارة التوقّف (توقّف)

وهو فعل له معنى (توقّف عن الاشتغال)، ويكون الفاعل النّحويّ هو الكلمة المفتاح، ومثاله: فقد بصره، سكت قلبه، وجاء ضمن هذه المجموعة الأفعال التالية:

(أنهى- ألغى): صرف النظر. (حكم): أصدر الحكم. (رفض- رجع): نكل عن اليمين. (فاز): كسب القضية. (ألغى): شطب القضية. (رفض): ردّ الدعوى. (أخذ): وضع يده عليها. (رفض): اعترض على الحكم. (أجرم): أقر بالجريمة. (بيّن): أتى بالبينة. (فسدت): نزلت بها جائحة. (أنهى): اقفل باب المرافعة. (زاد): غلّظ العقوبة. (قصّ به): نفَّذ القصاص – نفَّذ الحدّ. (سَكِرَ): اختلط عقله. (ألغى): فسخ العقد. (ألغى): همّش على الصك.(تعمَّد): قتله عمدا. (أخطأ): قتله بالخطأ. (قتل): تسبب في قتله. (ألغى): نقض الحكم.(قتله بنفسه): باشر قتله. (ألغى): رجع عن الحكم. (نفّذ): أقام عليه الحدّ. (تملك- أخذ): استولى على ملكه.(قتل): تعمّد

قتله.(طلبت الطلاق): خلعت زوجها. (طلّق): فارق زوجته. (طلّق): خلّى زوجته. (طلّق): أنهى علاقته الزوجية.(أخرج): أفرج عن السجين. (أطلق): أخلى سبيله من الدعوى. (فكّ): أعتق رقبة. (ألغى): فسخ ولايته.(ردَّ): درأ عنه الحد. (عفا): شمله العفو.

المجموعة الثامنة عشرة: 56: عبارة الأعراض (عارض)

وهي عبارة فعليّة لها معنى (ظهور علامة جسديّة لحالة نفسيّة، وهذه العلامة حالة لجزء من الجسم، أو العضو)، وترتبط هذه الوظيفة المعجميّة بالوظائف الثلاث الأخيرة (عسر، إفراط، توقّف)، كما أنها مثلها في أن كلمتها المفتاح هو الفاعل النّحويّ، ومثالها: احْمرَّ وجهه غضبا، صرَّ بأسنانه غيظا، وجاءت المصطلحات العدليّة في هذه المجموعة على النّحو التالي:

(فسدت): نزلت بها جائحة. (زاد): غلّظ العقوبة. (سَكِرَ): اختلط عقله. (تأخر): ماطل في الدفع.

ويمكن حصر المصطلحات العدليّة في الوظائف المعجمية، حسب ورودها في المجموعات، كما يلي:

جدول5

عدد الأفعال الواردة حسب الوظائف المعجمية:

الوظيفة المعجمية	عدد الأفعال
المجموعة الأولى: 33– (الأفعال العماد مفعوليّة مباشرة):	21
المجموعة الثانية: 34– (الأفعال العماد فاعلية):	1
المجموعة الثالثة: 35 – (الأفعال العماد مفعوليّة غير مباشرة):	11
المجموعة الرابعة: 36-38: أفعال الإمضاء:	جميع المصطلحات
المجموعة الخامسة: 39- 41: الأفعال المرحلية:	21
المجموعة السادسة: 42-44: الأفعال الجعليّة:	3
المجموعة السابعة: 45: فعل التضمين (اشتمال):	------
المجموعة الثامنة: 46: فعل التجلّي (تجلى):	3
المجموعة التاسعة: 47: فعل الإعداد (إعداد):	4
المجموعة العاشرة: 48: فعل المقاربة (مقاربة):	------
المجموعة الحادية عشرة: 49: فعل التردّي (تردّي):	17
المجموعة الثانية عشرة: 50: فعل الصوت المميّز (صوت):	------
المجموعة الثالثة عشرة: 51: صيغة الأمر (أمر):	11

المجموعة الرابعة عشرة: 52: فعل نتيجة (نتيجة):	38
المجموعة الخامسة عشرة: 53: عبارة العسر (عُسر):	3
المجموعة السادسة عشرة: 54: عبارة الإفراط (أفرط):	8
المجموعة السابعة عشرة: 55: عبارة التوقف (توقف):	36
المجموعة الثامنة عشرة: 56: عبارة الأعراض (عارِض):	4

ويظهر من خلال ما سبق أنه يمكن أن يدخل المصطلحُ العدليُّ الواحدُ في وظيفة أو أكثر من الوظائف المعجميّة الأخرى، وربّما يدخل في عدد كبير منها، وهذا يُخالف ما ذهب إليه (ملتشوك) من جعل كلّ فعل في وظيفة معجمية مستقلة عن غيره.

5-الخاتمة

حاول الباحث في هذه الدراسة أن يعرض لنظرية (معنى-نص) لإيغور ملتشوك، وأن يُطبّق الوظائف المعجميّة التي اعتمدتها النظريّة على المصطلحات العدليّة في القضاء السعودي، مع تصنيفها حسب الوحدة المعجميّة، والحقول الدلاليّة، والوظائف المعجميّة، وقد ظهر للباحث من خلال دراسته، ما يلي:

أ. أقامت اللسانيات الحديثة مفهوم (الوحدة المعجميّة) بديلا عن (الكلمة) التي كانت تُمثِّل مشكلة كبيرة في الدراسات اللغويّة، وتمكّن هذا المفهوم من حلّ مشكلات الحكم على الكلمة، والذي قال بإشكاليته كثير من العلماء.

ب. تأمل الباحث القائمة فوجد أنه يمكن أن نُقسِّم المصطلحات العدليّة بحسب الوحدات المعجميّة؛ بالنظر إلى المعنى الدلاليّ للمصطلح العدليّ، وليس للفعل الوارد في التركيب فقط، وهذا يجعل الحكم على التركيب أكثر دقّة ووضوحا؛ لأن الفعل في التركيب يُشكّل مع بقية مكونات التركيب المعنى المراد. وبهذا يدخل التركيب في حقول معجميّة متعددة، وبناء على ذلك يمكن تقسيمه بحسب الحقول المعجميّة التي تنتمي عُجْماتها الأساسيّة له، حيث يدخل المصطلح الواحد في عدد من الوحدات المعجميّة، وفي عدد من الحقول الدلاليّة.

ج. دخلت هذه المصطلحات في عدد من الوظائف المعجميّة، فنجد أن المصطلح العدليّ لا يختص بوظيفة معجميّة واحدة، بل يتكرر المصطلح الواحد في أكثر من وظيفة، فلم يستقل كلّ مصطلح عدليّ بوظيفة معجميّة واحدة، كما قال بذلك ملتشوك، بل تعددت المصطلحات العدليّة في الوظيفة الواحدة، وتعددت الوظائف المعجميّة للمصطلح العدليّ الواحد، وهذا يعني أنه يمكن للفعل الواحد أن يدخل في عدد من الوظائف المعجميّة المختلفة.

من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وضع قائمة بجميع المصطلحات العدليّة التي اشتملت عليها المدونة المدروسة، بعد أن عمل الباحث على استخراجها من المدونة، ووضع لها تقسيمات مناسبة حسب الوحدات المعجميّة، والحقول الدلاليّة، والوظائف المعجميّة. وهذه القائمة تُفيد العدليّين في إعادة النظر في المصطلحات العدليّة التي تدخل في وحدة معجميّة واحدة،

وتترادف في المعنى؛ منعا للتكرار، واللّبس الحاصل عند استخدامها في الأحكام، والتسبيب لها، كما تُعين اللغويّين والحاسوبيّين في الاعتماد عليها في مجالاتهم؛ فقد وفّرت مادة مناسبة للدراسة والبحث.

الهوامش

(1) – العُجْمة هي الوحدة المعجميّة، وهي من مصطلحات نظرية (معنى-نص) لملتشوك في كتابه: (مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية).

(2) – استعان الباحث بالشيخ: أحمد بن سعد آل لجم، نائب رئيس المحكمة الجزائيّة بأبها، ماجستير الفقه من المعهد العالي للقضاء بالمملكة العربية السعودية.

(3) – لم يبدأ الباحث بالوظيفة المعجمية الفعلية (32 كينونة) ؛ لأنها تأتي ممتزجة بوظائف أخرى، مثل وظيفة (22-23 المقارنة (زيادة/نقصان)، فانطلق من (33 – الوظيفة المعجميّة (الأفعال العماد مفعوليّة مباشرة)).

(4) – احتفظ الباحث برقم كلّ وظيفة معجمية حسب أرقامها عند ملتشوك.

مراجع البحث

آل لجم، فايز سعد. (2020). *الأفعال العماد في العربيّة الفصيحة القديمة والعربيّة المعاصرة: دراسة تحليليّة مقارنة باستخدام المدونات اللغويّة* [رسالة دكتوراه، جامعة القصيم]، بريدة، المملكة العربية السعودية.

بولقار، آلان. (2013). *نظرية معنى – نص*، ترجمة: لبوخ بوجملين، منشورات جامعة ورقلة، الجزائر.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، (ت430هـ، د.ت.).*فقه اللغة، وأسرار العربية* (ط3). تح: ياسين الأيوبي. المكتبة العصريّة، بيروت.

حسين، هلال (1999). مكانة المعجميّة في البحث اللساني الحديث من خلال (مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية)، *مجلة المعجميّة* (تونس)، *(14-15)*، 235-251.

الصائغ، محمد بن إبراهيم (2010)، المصطلحات الشرعية والنظامية في الدوائر العدليّة. *مجلة العدل*، ع(6).

ما لتشوك، إيغور، كلاس، أندري.، بولغار، آلان.(2010)، *مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية*، ترجمة: هلال بن حسين، المركز الوطني للترجمة، تونس.

العاتي، أيمن. (2019). *ترتيب الوحدات المعجميّة المركبة في المعجم العربيّ المعاصر معالجة لغويّة محوسبة*. منشورات مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.

المجدوب، عز الدين.، السعود، علي.، الحريص، ناصر. (2013). الاشتقاق الدلالي في نظرية "معنى – نص" ، *مجلة حوليات الجامعة التونسية*، *(58)*، 57-93.

المجدوب، عز الدين محمد. (2015). مفهوم الوظيفة المعجميّة في نظرية معنى نص وأثرها في تعليم الألسن. *مجلّة اللسانيات العربية*، *(2)*، 202-225.

المجدوب، عز الدين محمد. (2019). *مفاهيم دلاليّة ولسانية لوصف العربية* (ط1). إدارة النشر العلمي والترجمة، جامعة القصيم، بريدة.

بيانات الباحث

فايز سعد محمد آل لجم، وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية، حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات التطبيقية، من جامعة القصيم، عام 2021، تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات التطبيقية والحاسوبية، والمعاجم العربية.

AUTHOR BIODATA

Fayez Saad Muhammad Al-Lajm, Ministry of Education, Kingdom of Saudi Arabia. He obtained his PhD in applied linguistics from Qassim University, in 2021. His research interests revolve around applied and computational linguistics, and Arabic lexicography.

معرف أوركيد(ORCID):0000-0001-6555-6569

Email: asmarifs@hotmail.com